

مَجْنَاذُ الصَّحاحِ

لِلشَّيْخِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الْقَادِرِ الرَّازِي

طَبْعَةٌ مُدَقَّقَةٌ

كَامِلَةٌ التَّشْكِيلَ وَمُمَيِّزَةٌ الْمَدَاخِلَ

إِخْرَاجُ

دَائِرَةِ الْمَعْجَمِ فِي مَكْتَبَةِ بَنَانٍ

مَكْتَبَةُ بَنَانٍ

مَكْتَبَةُ لُبْنَانِ
سَاحَةُ رِيَّاضِ الصَّلَحِ
بِירוَتِ

جَمِيعُ الْحَقُوقِ مَحْفُوظَةٌ
مَكْتَبَةُ لُبْنَانِ ١٩٨٦

طُبِعَ فِي لُبْنَانِ

مَجْنَاةُ الصَّحَابِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كَلِمَةُ النَّاشِرِ

حَظِي «مُخْتَارُ الصُّحَا ح» مُنْذُ أَوَاخِرِ الْقَرْنِ التَّاسِعِ عَشَرَ بِأَهْمِيَّةٍ لَمْ يَحْظَ بِمِثْلِهَا مُعْجَمٌ سِوَاهُ . فَقَدْ تَدَاوَلَتْهُ أَيْدِي الطُّلَابِ عَلَى مُخْتَلَفِ مُسْتَوِيَاتِهِمْ بِالشَّكْلِ الَّذِي وَضَعَهُ فِيهِ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الرَّازِي كَمَا اخْتَصَرَهُ عَنْ صِحَا حِ الْجَوْهَرِيِّ تَارِكًا تَرْتِيبَ مَدَاخِلِهِ حَسَبَ التَّرْتِيبِ التَّقْلِيدِيِّ ، أَيِ بَدْءِهَا بِحُرُوفِ أَوَاخِرِ الْكَلِمَاتِ .

وَتَوَالَتْ طَبْعَاتُ «مُخْتَارِ الصُّحَا ح» وَتَزَايَدَ الْإِقْبَالُ عَلَيْهِ فِي الْمَعَاهِدِ وَالْمَدَارِسِ بِشَكْلِ حَفَظِ وَزَارَةِ الْمَعَارِفِ الْمِصْرِيَّةِ فِي الْعَقْدِ الثَّانِي مِنْ هَذَا الْقَرْنِ إِلَى رِعَايَةِ إِصْدَارِ طَبْعَةٍ مِنْهُ مُرْتَبَةً حَسَبَ التَّرْتِيبِ الْأَلِفْبَائِيِّ لِيسْهُلَ عَلَى الطُّلَابِ اسْتِعْمَالُهُ . وَانْتَشَرَتْ تِلْكَ الطَّبْعَةُ بِأَحْجَامٍ مُتَفَاوِتَةٍ وَأُعِيدَ طَبْعُهَا عِدَّةَ مَرَّاتٍ .

وَعَلَى مَدَى الْقَرْنِ الْعِشْرِينَ تَعَدَّدَتْ الْمَعَاجِمُ الْعَرَبِيَّةُ وَتَنَوَّعَتْ لَكِنْ ظَلَّ لِْمُخْتَارِ الصُّحَا ح مَكَانُهُ الْمَرْمُوقُ بَيْنَهَا ، وَذَلِكَ بِفَضْلِ مِيزَاتِهِ الْمُتَعَدِّدَةِ - فَهُوَ يَجْمَعُ مِنْ مُفْرَدَاتِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ مَا يَحْتَاجُهُ الطَّالِبُ فِي مَرَا حِلِ دِرَاسَتِهِ الْإِبْتِدَائِيَّةِ وَالْإِعْدَادِيَّةِ وَالثَّانَوِيَّةِ ، وَهُوَ إِلَى وُضُوحِهِ وَسُهُولَةِ مُتَنَاوَلِهِ يَكَادُ لَا يُجَارَى فِي بَعْضِ الْمَجَالَاتِ وَبِخَاصَّةٍ مِنْ حَيْثُ مُعَالَجَتُهُ لِلْأَفَاظِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَالْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ وَكُتُبِ الثَّرَاثِ الْفِقْهِيِّ وَالْأَدَبِيِّ .

وَنَذَكِّرُ الْمُرَاجِعَ اللَّيِّبَ أَنَّ التَّرْتِيبَ الْأَلِفْبَائِيَّ لِمَدَاخِلِ الْمُعْجَمِ هُوَ لِلْأَفَاظِ الْمَجْرَدَةِ مِنْ الزَّوَاوِيدِ ، فَإِذَا أَرَادَ كَشْفَ لَفْظَةٍ فَلْيَطْلُبْهَا فِي بَابِ الْحَرْفِ الْأَوَّلِ مِنْهَا إِنْ كَانَتْ مُجْرَدَةً ، وَإِنْ كَانَتْ مَزِيدَةً فَلْيَجْرِدْهَا أَوَّلًا مِنْ الزَّوَاوِيدِ ثُمَّ يَطْلُبْهَا فِي بَابِ الْحَرْفِ الْأَوَّلِ مِمَّا بَقِيَ . فَلَفْظَةُ ضِغْثُ تُطْلَبُ فِي بَابِ الضَّادِ لِأَنَّهَا مُجْرَدَةٌ ، أَمَّا كَلِمَةُ مُوَاطَبَةٌ فَتُطْلَبُ فِي بَابِ وَطْبٍ وَهُوَ اللَّفْظُ الْجَذَرِيُّ لِلْكَلِمَةِ بَعْدَ تَجْرِيدِهَا . وَهَكَذَا تُطْلَبُ لَفْظَةُ مُحَقَّقٌ فِي حَقِّ وَلَفْظَةُ أَعْبَلُ فِي عَبَلٍ .

وإذا كان في الكلمة حرفٌ مقلوبٌ عن آخر فتطلب تلك الكلمة في مكان الحرف الأصلي المقلوب عنه ، فـكلمة سيد تطلب في سود وكلمة بريّة تطلب في برا .
 أمّا الألفاظ التي يتوقع أن يصعب على الطالب ردها إلى مشتقاتها فقد ذكرت في مواقعها
 ألفبائياً حيث ردت إلى جذورها المجردة للمراجعة - فالمعجم مثلاً يحيل المراجع :

في	اتسق	إلى	وسق	وفي	تعال	إلى	علا
وفي	اضمحل	إلى	ضحل	وفي	مسافة	إلى	سوف
وفي	بريّة	إلى	برا	وفي	ميناء	إلى	وفي
وفي	بريّة	إلى	برر	وفي	هبة	إلى	وهب
وفي	تخمة	إلى	وخم				

... وهكذا .

وكلُّ أمرٍ يهون بالاستعمال والممارسة .

هذا وقد أرتأينا أن تكون هذه الطبعة مُميّزة عن كلِّ ما سبقها من طبّعات لخدمة القارئ والطالب والمراجع في شتى أنحاء الوطن العربي . لذا أجرينا مراجعة عامّة للمعجم قام بها لغويو دائرة المعاجم في مكتبة لبنان فصَحّحوا ما به من أخطاء مطبعية وضبطوه بالشكل الكامل منعا لكلّ التباس . وقرّرنا إخراج المعجم بحلّة أنهى وأوضح فجعلناه بلونين وذلك لإبراز مداخله وتبينها بحيث يسهل الرجوع إليها تيسيراً لاستعمال المعجم وتوفيراً لوقت المراجع .

والله نسأل أن يوفّقنا على الدوام لخدمة لغتنا العربيّة العزيزة التي بها عزُّ هذا الوطن الكبير وسودُّ أبنائه .

دائرة المعاجم

مكتبة لبنان

مقدمة

الحمد لله تعالى على جزيل نواله ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله .

وبعد فإن كتاب مختار الصحاح قد جمع من مفردات هذه اللغة العربية الشريفة وقيودها ما ترمي إليه حاجة المبتدئين في طلب العلم وتحصيله ويبلغ بهم إلى الغاية فيما يرومونه من تحرير صيغ الألفاظ وأوزانها وتعريف مدلولاتها مما جعل له بين جماعة المتأدبين وأهل اللسان مكاناً غير مدفوع . وبه صعد صاحبه المقام الذي لم يبلغه سواه ممن تصدوا لأختصار الصحاح كالزنجاني وابن الصائغ الدمشقي وغيرهما من كبار العلماء .

بيد أن الخوض في هذا الكتاب وتناول الغرض منه لا يستطيعهما إلا من تدبر فنّ الصرف وأحاط علماً بضروب الاشتقاق ليقدر على ردّ بعض الكلم إلى بعض ويرجع منها إلى صيغة هي أصل الصيغ تدرجاً إلى موضعها وأستطلاعاً لمغزاها . على أن الاشتقاق وما يلحق أبنية المشتقات من عوارض الإدغام والإعلال وما يتصل بهما من أشدّ الأمور التباساً في هذه اللغة . فكثيراً ما تختلف على الناظر مظانّه وتنفرج فيه مسافة الخدس لتعدد وجوه التغيرات بين الأصل المشتقّ منه والفرع المشتقّ ولتردد الكلمات فيه بين أصلين حتى كان منه بعض المزية عند كثير من الباحثين والمستفيدين وأدى بهم تقلب النظر في سبيله إلى الحيرة والملال .

أنظر كيف يتأتى للمبتدئ إدراك أن الناقة تجمع على أنوق وأنهم أستثقلوا الضمة على الواو فقدّموها فقالوا أنوق ثم عوضوا من الواو ياء فقالوا أَيْنُق ثم جمعوها على أِيَانِق حتى إذا عرضت له الأيَانِق وجدها في مادة (ن وق) وأن السّيئة أصلها سَيُوثة فيطلبها في (س و) وأن السّيّد في (س ود) لأن الأصل فيه سَيُود .

وأتى يسهل عليه في أوّل أمره أن الميزاب يطلب في مادة (وز ب) وتجاه الشيء في (وج هـ) وتترى في (وت ر) وأن السّلسيل في (س ب ل) واضمحل وامضحل كليهما في

(ض ح ل) وأن السَّنة للعام في (س ن هـ) أو (س ن و) والسَّنة للنَّعاس في (وس ن) وأن قولهم عَمَّ صباحًا في (ن ع م) وآيَم الله في (ي م ن) إلى غير ذلك ممَّا لا يُهْتَدَى إِلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ المزاولة وطول التدريب .

وجليَّ أن الإمام الرازيَّ جرى على أسلوب الجوهريِّ في إيراد الكلم باعتبار أواخرها وهو ما لا يخلو أيضًا من الصعوبة في بلوغ المراد منه . هذا وقد أتى على (المختار) من تحريف النَّسخ والطبع ما تنكرت معه صورته ورثى له من أجله صاحب العطوفة الهمَّام «حسين فخري باشا» ناظر المعارف العمومية وصاحب السعادة «يعقوب أرتين باشا» وكيلها المفضل فاستقر رأيهما على إعادة طبعه بنفقة المعارف وعهدا في تصحيحه وضبطه إلى حضرة فضيلة الأستاذ الثقة اللغويِّ «الشيخ حمزة فتح الله» المفتش الأوَّل للغة العربية في النظارة ورغب سعادة الوكيل المشار إليه أن يستمَّ الفائدة من الكتاب وأن يسهِّل على الطلبة تناوله ، فرأى أن يكون على اعتبار الحرف الأوَّل والثاني كما هو ترتيب المصباح للإمام الفيوميِّ وأن تُردَّ إلى كل مادةٍ مشتقاتها التي يصعب على الطالب ردُّها إليها مع حذف ما لا ينبغي أن يطرق مسامع النشء بشرط المحافظة على أصل الكتاب وقد تمَّ بحمد الله تعالى وفق المرام .

محمود خاطر

خطبة المؤلف بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله بجميع المحامد على جميع النعم . والصلاة والسلام على خير خلقه محمد المبعوث إلى خير الأمم ، وعلى آله وصحبه مفاتيح الحكيم ومصاييح الظلم . قال العبد المفتقر إلى رحمة ربه ومغفرته محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي رحمه الله تعالى : هذا مختصر في علم اللغة جمعه من كتاب الصحاح للإمام العالم العلامة أبي نصر إسماعيل ابن حماد الجوهري رحمه الله تعالى ، لما رأيته أحسن أصول اللغة ترتيبا وأوفرها تهديبا وأسهلها تناولاً وأكثرها تداولاً وسميته (مختار الصحاح) وأقتصرت فيه على ما لا بد لكل عالم فقيه ، أو حافظ ، أو محدث ، أو أديب من معرفته وحفظه : لكثرة استعماله وجريانه على الألسن مما هو الأهم فالأهم خصوصاً ألفاظ القرآن العزيز والأحاديث النبوية ، واجتنبت فيه عوبص اللغة وغريبها طلباً للاختصار وتسهيلاً للحفظ . وضمنت إليه فوائد كثيرة من تهذيب الأزهري وغيره من أصول اللغة الموثوق بها ومما فتح الله تعالى به عليّ فكل موضع مكتوب فيه (قلت) فإنه من الفوائد التي زدتها على الأصل . وكل ما أهمله الجوهري من أوزان مصادر الأفعال الثلاثية التي ذكر أفعالها ومن أوزان الأفعال الثلاثية التي ذكر مصادرهما فإنني ذكرته إما بالنص على حركاته أو برده إلى واحد من الموازين العشرين التي أذكرها الآن إن شاء الله تعالى . إلا ما لم أجده من هذين النوعين في أصول اللغة الموثوق بها والمعتمد عليها فإنني قفوت أثره رحمه الله تعالى في ذكره مهملاً لئلا أكون زائداً على الأصل شيئاً بطريق القياس بل كل ما زدته فيه نقلته من أصول اللغة الموثوق بها . وأبواب الأفعال الثلاثية محصورة في ستة أنواع لا غير :

الباب الأول : فَعَلَ يَفْعُلُ بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع . والمذكور منه سبعة موازين : نصر ينصر نصراً ، دخل يدخل دخولا ، كتب يكتب كتابةً ، رد يرد رداً ، قال يقول قولاً ، عدا يعدو عدواً ، سما يسمو سموًا .

الباب الثاني : فعل يفعل بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع . والمذكور منه خمسة موازين : ضرب يضرب ضربا ، جلس يجلس جلوسا ، باع يبيع بيعا ، وعد يعد وعدا ، رمى يرمي رميا .

الباب الثالث : فعل يفعل بفتح العين في الماضي والمضارع . والمذكور منه ميزانان : قطع ينقطع قطعاً ، خضع يخضع خضوعاً .

الباب الرابع : فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع . والمذكور منه أربعة موازين : طرب يطرب طرباً ، فهم يفهم فهماً ، سلم يسلم سلامةً ، صدي يصدى صدًى .

الباب الخامس : فعل يفعل بضم العين في الماضي والمضارع . والمذكور منه ميزانان : ظرف يظرف ظرافةً ، سهل يسهل سهولةً .

الباب السادس : فعل يفعل بكسر العين في الماضي والمضارع . كوثق يثق وثوقاً ونحوه ، وهو قليلٌ فلذلك لم نذكر منه ميزاناً نرده إليه بل حيث جاء في الكتاب ننص على وزانه ووزان مصدره . وإنما خصصت هذه الموازين العشرين بالذكر دون غيرها لأنني اعتبرتها فوجدتها أكثر الأوزان التي يشتمل عليها هذا المختصر .

قاعدة : اعلم أن الأصل والقياس الغالب في أوزان مصادر الأفعال الثلاثية أن فعل متى كان مفتوح العين كان مصدره على وزن فعل بسكون العين إن كان الفعل متعدياً وعلى وزن فُعول إن كان الفعل لازماً . مثاله من الباب الأول نصر نصرًا ، قعد قُعودًا . ومن الباب الثاني ضرب ضربًا ، جلس جلوسًا . ومن الباب الثالث قطع قطعاً ، خضع خضوعًا . ومتى كان فعل مكسور العين ويفعل مفتوح العين كان مصدره على وزن فعل أيضًا إن كان الفعل متعدياً وعلى وزن فعل بفتحيتين إن كان لازماً . مثاله فهم فهمًا ، طرب طربًا . ومتى كان فعل مضموم العين كان مصدره على وزن فعالة بالفتح أو فعولة بالضم أو فعل بكسر الفاء وفتح العين ، وفعالة هي الأغلب . مثاله ظرف ظرافةً ، سهل سهولةً ، عظم عظمًا ، هذا هو القياس في الكل . وأما المصادر السماعية فلا طريق لضبطها إلا السماع والحفظ والسماع مقدم على القياس فلا يُصار إلى القياس إلا عند عدم السماع .

قاعدة ثانية : إعلم أن الأبواب الثلاثة الأول لا يكفي فيها النص على حركة الحرف الأوسط من الماضي في معرفة وزن المضارع لاختلاف وزن المضارع مع اتحاد الماضي فلا بد من النص على المضارع أيضاً أو رده إلى بعض الموازين المذكورة . وأما الباب الرابع والخامس فيكفي فيهما النص على حركة الحرف الأوسط من الماضي في معرفة وزن المضارع . لأن مضارع فعل بالكسر عند الإطلاق لا يكون إلا يفعل بالفتح كذا اصطلاح أئمة اللغة في كتبهم . لأن اجتماع الكسر في الماضي والمضارع قليل وكذا اجتماع الكسر في الماضي مع الضم في المضارع قليل أيضاً لأنه من تداخل اللغتين مثل فصل بفضل ونحوه ، فتى اتفق نصوا عليه فيهما . ومضارع فعل بالضم لا يكون إلا يفعل بالضم في الباب الرابع والخامس لا نذكر إلا الماضي المقيد والمصدر فقط طلباً للإيجاز . ومتى قلنا في فعل مضارع بالضم أو بالكسر فاعلم أن ماضيه مفتوح الوسط لا محالة . وكذا أيضاً لا نذكر مصدر الفعل الرباعي مع ذكر الفعل إلا نادراً لأن مصدره مطرد على وزن الإفعال بالكسر لا يختلف . وكذا نُسند كل فعل نذكره إلى ضمير الغائب غالباً لأنه أخصر في الكتابة إلا في موضع يُفضي إلى اشتباه الفعل المتعدي بال لازم اشتباهاً لا يزول من اللفظ الذي نفسر به الفعل . أو يكون في إسناده إلى ضمير المتكلم فائدة معرفة كونه واوياً أو يائياً نحو غزوتُ ورميتُ فيكون إسنادُهُ إلى ضمير المتكلم دالاً على مضارعه . أو يكون مضاعفاً فيكون إسنادُهُ إلى ضمير المتكلم مع النص على حركة عين الفعل دالاً على بابه نحو صدَدْتُ ومَسِسْتُ ونحوهما ، أو فائدة أخرى إذا طلبها الحاذق وجدها فحينئذ نُسندُهُ إلى ضمير المتكلم ونترك الاختصار دفعا للاشتباه أو تحصيلاً للفائدة الزائدة . وإنما نذكر في أثناء المختصر لفظ الماضي مع قولنا : إنه من باب كذا لفائدة زائدة على معرفة بابه وهي كونه متعدياً بنفسه أو بواسطة حرف الجر وأي حرف هو . وأما ما عدا الثلاثي من الأفعال فإننا لم نذكر له ميزاناً لأنه جارٍ على القياس في الغالب فتى عُرف ماضيه عُرف مضارعه ومصدره إلا ما خرج مضارعه أو مصدره عن قياس ماضيه فإننا ننبه عليه . وكذا أيضاً لم نذكر الفعل المتعدي بالهمزة أو بالتضعيف بعد ذكر لازمه لأن لازمه متى عُرف فقد عُرف تعديه بالهمزة والتضعيف من قاعدة العربية ، كيف وإن تلك القاعدة مذكورة أيضاً في حرف الباء الجارة من باب الألف اللينة في هذا المختصر . فإن اتفق ذكر الفعل لازماً أو متعدياً بواسطة فذلك لفائدة زائدة تختص بذلك الموضع غالباً .

قاعدةٌ ثالثةٌ : إعلم أَنَّا متى ذكرنا مع الفعلِ مصدرًا بوَزنِ التفعيلِ أو التفعُلِ أو التَّفْعِلَةِ أو
ذكرنا مصدرًا من هذه الأوزانِ الثلاثةِ وحدهُ أو قلنا فعله فتفَعَّلَ كان ذلك كله نصًّا على أن
الفعلَ مُشَدَّدٌ إذ هو القاعدةُ فيؤمنُ الاشتباهُ فيه مع ذلك . والتزمنا في الموازين أَنَّا متى قلنا في
فعلٍ من الأفعالِ إنه من بابِ ضربٍ أو نصرٍ أو قطعٍ أو غيرِ ذلك من الموازينِ المحدودةِ فإنه
يكونُ مُوازِنًا له في حركاتِ ماضيه ومضارعِهِ ومصدرِهِ أيضًا على التصريفِ المذكورِ عندَ ذكرِ
الموازينِ لا على غيرِهِ إن كانَ للميزانِ تصريفٌ آخرُ غيرُ التصريفِ الذي ذكرناه . وأما الأسماءُ
فإنَّا ضَبَطْنَا كلَّ اسمٍ يشتبهُ على الأعمِّ الأغلبِ إمَّا بذكرِ مثالٍ مشهورٍ عقيبهُ ، وإمَّا بالنصِّ
على حركاتِ حروفِهِ التي يَقَعُ فيها اللَّبْسُ ، وإن كانَ كثيرٌ ممَّا قيدناه يستغني عن تقييدهِ
الخواصُّ ولهذا أهملهُ الجوهريُّ رحمهُ الله تعالى لظهورِهِ عندهُ . ولكنَّا قصَدْنَا بزيادةِ الضبطِ
بالميزانِ أو بالنصِّ عُمومَ الانتفاعِ بهِ وألَّا يتطَرَّقَ إليه بمرورِ الأيامِ تحريفُ النَّسَاجِ وتصحيفُهُم
فإنَّ أكثرَ أصولِ اللغةِ إنما يَقِلُّ الانتفاعُ بها وَيَعْسُرُ لِعِلَّتَيْنِ : إحداهما عُسْرُ الترتيبِ بالنسبةِ إلى
الأعمِّ الأغلبِ ، والثانيةُ قِلَّةُ الضبطِ فيها بالموازينِ المشهورةِ وقِلَّةُ التَّنْصِيسِ على أنواعِ
الحَرَكَاتِ اعتمَادًا من مُصَنِّفِهَا على ضبطِهَا بالشكلِ الذي يعكسُهُ التبديلُ والتَّحْرِيفُ عن
قريب ، أو اعتمَادًا على ظُهورِهَا عندهم فيهمِلُونَهَا من أصلِ التصنيفِ . وأنا أسألُ اللهَ تعالى أن
يجعلَ عِلْمِي وعَمَلِي خَالصًا لوجهِهِ الكريمِ ، وَيَنْفَعَنِي وَإِيَّاكُمْ بِهِ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ .